ميزانية 2023
المملكة العربية السعودية
Saudi Arabia-Budget

تقريـــــــر

أداء الميزانيــة الفعلــي

لنهاية العام المالي 2023م

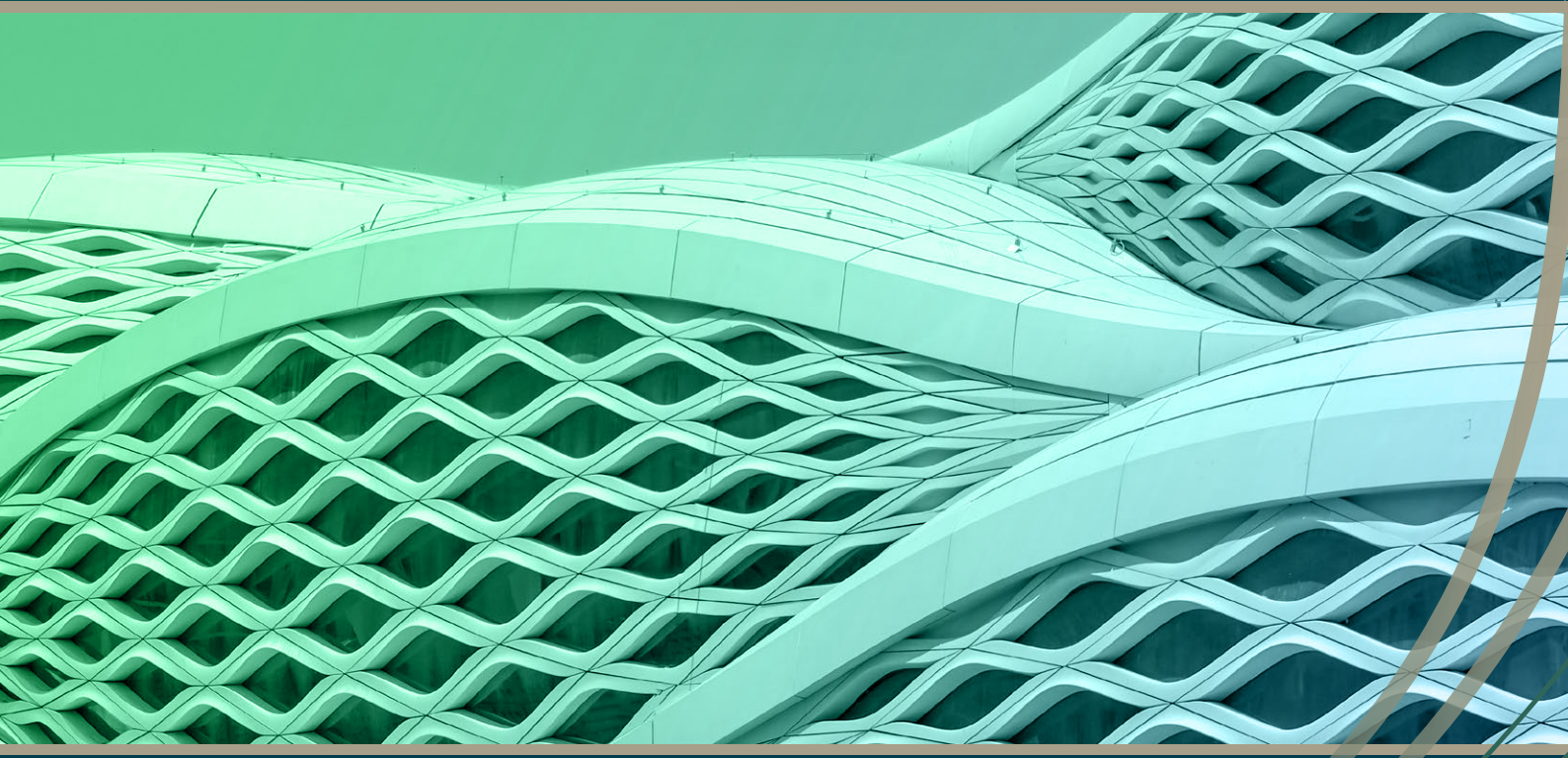

وزارة المـاليــة
Ministry of Finance

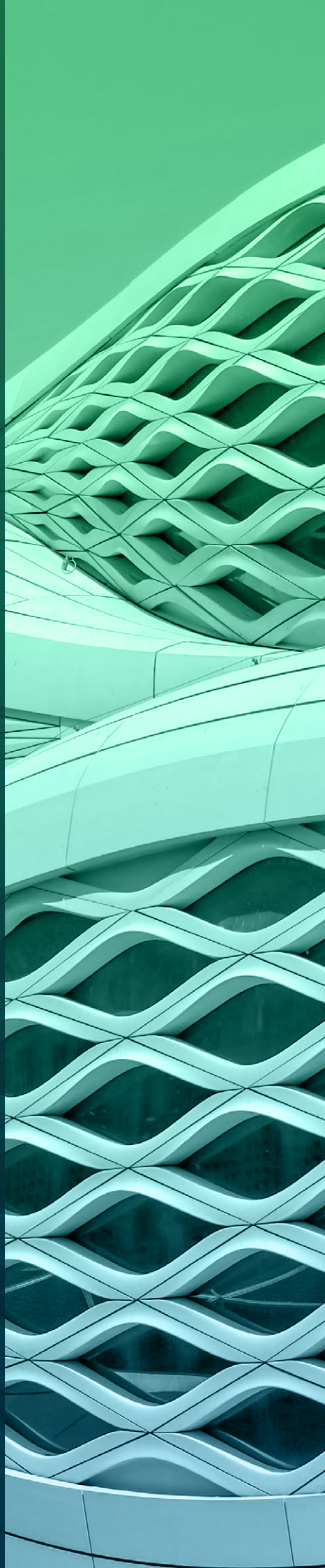

مقدمة 03

الملخص التنفيذي 04

أولاً: المؤشرات الاقتصادية 07

ثانياً: أداء المالية العامة 12

أ. الإيرادات 12

ب. النفقات 15

ج. عجز الميزانية والتمويل 20

مقدمة

تصدر وزارة المالية تقرير نهاية العام لأداء الميزانية الفعلي لعام 2023م لاستعراض بيانات ومؤشرات الأداء الفعلي للمالية العامة والاقتصاد خلال العام المالي 2023م، إضافة إلى أبرز أسباب الاختلافات عن التقديرات المعتمدة للميزانية للعام المالي 2023م.

ويأتي هذا التقرير ضمن سلسلة التقارير التي تصدرها وزارة المالية عن الميزانية العامة في المملكة؛ دعماً لمبادرات الإفصاح المالي التي تنتهجها الحكومة وبما يتسق مع مستهدفات رؤية السعودية 2030، وهو جزء من مبادرات الوزارة في هذا المجال، حيث عملت خلال الفترة الماضية على إصدار ونشر تقارير دورية عن الأداء المالي للميزانية العامة للدولة، وتطوير مستوى الشفافية والإفصاح عن السياسات والمبادرات التي تقوم بتنفيذها، وتطوير التقارير التي تصدرها مثل بيان الميزانية السنوي، وبيان الميزانية التمهيدي، ونسخة المواطن، إضافة إلى تقارير الأداء ربع السنوية، وتقرير الأداء المالي والاقتصادي نصف السنوي.

وستستمر وزارة المالية في إعداد ونشر التقارير التي تعزز الشفافية والإفصاح في المالية العامة مع توضيح السياسات والمبادرات والبرامج التي تتبناها الوزارة وتنفذها.

الملخص التنفيذي

يشهد اقتصاد المملكة مرحلة محورية، في ظل مواصلة المملكة خطاها نحو تحقيق أحد أهم ركائز ومستهدفات رؤية السعودية 2030 "اقتصاد مزدهر"، ورغم ما يواجه الاقتصاد العالمي اليوم من تحديات عدة، أبرزها تباطؤ نمو النشاط الاقتصادي في ظل محافظة البنوك المركزية على تشديد السياسة النقدية لاحتواء الضغوط التضخمية، وسط حالة عدم اليقين في ظل تزايد المخاطر الجيوسياسية في العالم، وما صاحبها من تعطل لسلاسل الإمداد. حيث يُعد انعكاس هذه التحديات محدوداً على الاقتصاد المحلي، ويعود ذلك إلى قوة ومتانة اقتصاد المملكة نتيجة استمرار العمل على الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية التي بدأ تنفيذها بعد إطلاق رؤية السعودية 2030، الداعمة لتعزيز النمو الاقتصادي وتنمية الاستثمارات عبر مجموعة من البرامج والمشاريع والإستراتيجيات المناطقية والقطاعية.

كما كرّست الحكومة جهودها خلال العام 2023م في تطوير أداء المالية العامة للمملكة أخذاً بالاعتبار الاستفادة من المساحة المالية المتاحة في تسريع تحقيق التنمية الشاملة في المملكة وذلك في إطار يضمن تحقيق الاستدامة المالية، مع الحفاظ على مستويات آمنة من الاحتياطيات الحكومية، ومستويات مستدامة من الدين العام.

شهد أداء المالية العامة في عام 2023م ارتفاعاً في **إجمالي الإيرادات** بحوالي 7.3% عن الميزانية المعتمدة، نتيجة زيادة كل من الإيرادات النفطية والإيرادات غير النفطية، ويعزى الارتفاع في الإيرادات النفطية إلى تحصيل توزيعات الأرباح المرتبطة بالأداء، كما ارتفعت الإيرادات غير النفطية بنسبة 15.5% مقارنة بالميزانية المعتمدة، والمرتبطة في نمو الأنشطة الاقتصادية، مدعومة بجهود الحكومة المستمرة في تطبيق مبادرات تنمية الإيرادات غير النفطية بالإضافة إلى التطوير المستمر في الإدارة الضريبية وتحسين إجراءات التحصيل.

كما شهد **إجمالي النفقات** ارتفاعاً بنحو 16.1% عن الميزانية المعتمدة؛ حيث يُعزى هذا الارتفاع بشكل رئيس إلى تعزيز الصرف على منظومة الدعم والإعانات الاجتماعية من خلال تمديد الدعم المالي الإضافي لمستفيدي برنامج حساب المواطن، وصدور التوجيه الملكي الكريم بزيادة الحد الأدنى الأساسي لاحتساب المعاش لمستحقي الضمان الاجتماعي. ومن ناحية أخرى ارتفع الصرف على العديد من الإستراتيجيات المناطقية والقطاعية الواعدة بهدف تنويع القاعدة الاقتصادية، حيث ارتفعت النفقات الرأسمالية بحوالي 19.0% مقارنة بالميزانية المعتمدة؛ وذلك نتيجة للجهود المتواصلة في تحقيق مستهدفات التنمية الشاملة من خلال استمرار الصرف على برامج رؤية السعودية 2030 والمشاريع الكبرى ذات العائد الاقتصادي المستدام، وتعزيز الصرف على البنى التحتية والخدمات العامة في شتى مناطق المملكة لتوفير أسس الحياة الكريمة للمواطنين والمقيمين.

تستكمل حكومة المملكة تنفيذ المبادرات والإصلاحات الهيكلية على الجانب الاقتصادي والمالي في ظل رؤية السعودية 2030 كتطوير المالية العامة لتحقيق أهداف الاستدامة المالية، عبر تبني سياسات مالية تساهم في تحقيق التنويع الاقتصادي. ونتيجة لتوجه الحكومة نحو دعم الإنفاق التوسعي، حقق أداء المالية العامة في عام 2023م عجزاً بحوالي 81 مليار ريال (ما يعادل 2.0% من الناتج المحلي الإجمالي).

كما بلغ رصيد **الدين العام** بنهاية عام 2023م حوالي 1,050 مليار ريال (ما يعادل 26.2% من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة بحوالي 951 مليار ريال في الميزانية المعتمدة، كما بلغ **رصيد الاحتياطيات الحكومية** بنهاية عام 2023م حوالي 390 مليار ريال.

أظهرت البيانات الفعلية خلال عام 2023م انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 0.8% مقارنةً بتقديرات الميزانية لعام 2023م التي كانت عند 3.1%، وذلك بسبب انخفاض الناتج المحلي الحقيقي للأنشطة النفطية بنسبة 9.0% وذلك نتيجة استمرار الخفض الطوعي من إنتاج المملكة للنفط الخام بهدف دعم استقرار وتوازن أمن أسواق الطاقة، بينما شهد الناتج المحلي الحقيقي للأنشطة غير

النفطية أداء إيجابياً إذ حقق نمواً بنسبة 4.4%، مما يعكس جهود المملكة في تعزيز دور القطاع الخاص ليقود النمو في اقتصادها، إلى جانب الجهود المبذولة لتسريع المشاريع والإستراتيجيات.

إذ سجل معدل التضخم في المملكة مستويات تعد مقبولة وأقل من معدلات التضخم العالمية المسجلة خلال عام 2023م، حيث ارتفع مؤشر أسعار المستهلك بنسبة 2.3% وهو أعلى من المقدر في ميزانية عام 2023م عند 2.1%، متأثراً بارتفاع أسعار السلع الأساسية (نتيجة التوترات الجيوسياسية واضطرابات سلاسل التوريد) وكذلك ارتفاع أسعار المساكن.

أظهرت تقديرات مسح القوى العاملة تراجع معدل البطالة الإجمالي ليصل إلى 4.4% في نهاية عام 2023م مقارنة بـ 4.8% في نهاية عام 2022م، كما انخفض **معدل البطالة بين السعوديين** إلى مستوى تاريخي ليصل إلى 7.7% مقارنة بـ 8.0% بنهاية عام 2022م، ويعود هذا التراجع المستمر في معدل البطالة إلى استمرار تعافي الاقتصاد المحلي، وتكثيف جهود وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية لتوفير فرص عمل للمواطنين عبر سلسلة من البرامج والمبادرات التي تستهدف جذب المواطنين إلى سوق العمل.

01

المؤشـرات الاقتصاديـة

انخفض الأداء الفعلي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام 2023م بنسبة 0.8% مقارنةً بتقديرات ميزانية 2023م عند 3.1%، ويُعزى هذه الانخفاض إلى تراجع الناتج المحلي الحقيقي للأنشطة النفطية بنسبة 9.0%، حيث تراجع إنتاج المملكة من النفط خلال عام 2023م بحوالي 9.2% ليبلغ متوسط الإنتاج حوالي 9.6 مليون برميل يومياً، وذلك نتيجة الخفض الطوعي بمقدار 500 ألف برميل يومياً بدءاً من شهر مايو 2023م وحتى نهاية العام 2024م، إضافةً إلى الخفض الطوعي الإضافي البالغ مليون برميل يومياً بدءاً من شهر يوليو 2023م وحتى الربع الثاني من العام 2024م، وذلك بهدف دعم استقرار أسواق النفط وتوازنها.

وعلى الرغم من انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلا أن الناتج المحلي الحقيقي للأنشطة غير النفطية شهد نمواً بنسبة 4.4% نتيجةً للأداء الإيجابي والتوسعي للقطاع الخاص والجهود المبذولة لتسريع الإنجاز في تنفيذ المشاريع الكبرى، وسجل الناتج المحلي الحقيقي للأنشطة غير النفطية أعلى مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 50% منذ أكثر من 3 عقود، وبذلك يصل إجمالي الأنشطة غير النفطية إلى 1.7 تريليون ريال بالأسعار الثابتة.

كما واصلت معظم الأنشطة غير النفطية تحقيق معدلات نمو إيجابية خلال عام 2023م، مما يعكس تنوع قاعدة النمو الاقتصادي والانتعاش الذي تشهده معظم القطاعات، حيث تشير البيانات إلى أن نمو نشاط النقل والتخزين والاتصالات بنسبة 7.3%، ونمو نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق بنسبة 7.0% مدفوعاً بانتعاش القطاع السياحي، إذ حققت المملكة مستهدف الرؤية لعام 2030م في الوصول إلى 100 مليون سائح خلال عام 2023م، وسُجّل أعلى رقم تاريخي لإنفاق

الزوار الوافدين إلى المملكة، حيث بلغ إجمالي الإنفاق 135 مليار ريال وبنسبة نمو سنوي بلغت 42.8% وذلك بحسب بيانات بند السفر في ميزان المدفوعات، حيث تُعد المملكة الأعلى نموّا في تعافي أعداد السياح الدوليين خلال عام 2023م بنسبة 156% مقارنة بعام 2019م، نتيجة الجهود المبذولة في استمرار حزم من الفعاليات والأنشطة الترفيهية والثقافية والرياضية المتنوِّعة في المملكة، كما ساهمت هذه الجهود المبذولة في القطاع السياحي في زيادة النمو الحقيقي للإنفاق الاستهلاكي الخاص خلال عام 2023م.

فيما حقق نشاط التشييد والبناء نمواً بنسبة 4.3% وذلك نتيجة الجهود المبذولة لتسريع تنفيذ الإستراتيجيات والمشاريع التنموية الكبرى، إضافةً إلى تطوير البنية التحتية في مختلف مناطق المملكة. وحقق نشاط خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال نمواً بنسبة 3.9% مدفوعاً بنمو خدمات المال والتأمين وخدمات الأعمال بنسبة 6.8% والأنشطة العقارية بنسبة 1.2%.

حقق مؤشر تكوين رأس المال الثابت الإجمالي خلال العام 2023م معدل نمو حقيقي بنسبة 5.3%، مقارنة بعام 2022م، مدعوماً بنمو رأس المال الثابت للقطاع غير الحكومي بنسبة 6.2%، ويُعزى ذلك إلى الجهود المبذولة لدعم القطاع الخاص وتعظيمه وتحفيز المزايا التنافسية والابتكارية للصناعات الوطنية وتذليل عقبات الاستثمار وتمكين المستثمرين ورفع مساهمة الاستثمار الأجنبي، وذلك من خلال إطلاق العديد من البرامج كبرنامج شريك الهادف إلى تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وبرنامج (جذب المقرات الإقليمية للشركات العالمية لإنشاء مقراتها الإقليمية في المملكة) وجعل المملكة الخيار الأول لهذه الشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما يعمل صندوق الاستثمارات العامة، وصندوق التنمية الوطني في المساهمة بالنمو الاقتصادي واستدامته بما يدعم جهود المملكة تجاه تعزيز دور المحتوى المحلي وفقاً لرؤية السعودية 2030.

تطـورات معـدل نمو الناتج المحلـي الحقيقـي
حسب الأنشطة الاقتصادية الرئيسية من عام (2018 -2023م)

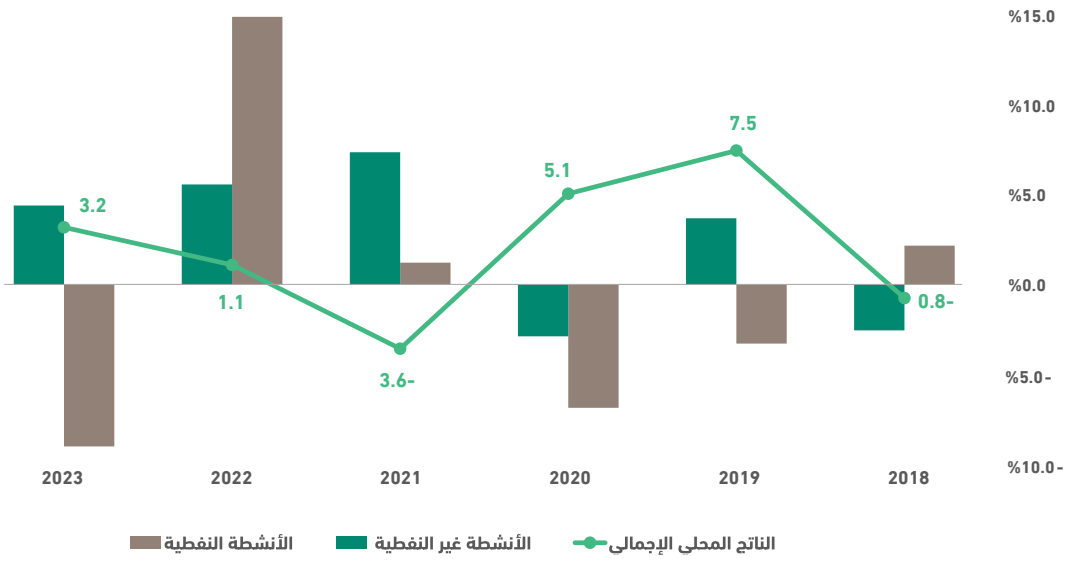

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

كما سجل مؤشر أسعار المستهلك ارتفاعاً بنسبة 2.3% في عام 2023م، وذلك مقارنة بالمقدر في ميزانية عام 2023م عند 2.1%، حيث مازالت مستويات معدلات التضخم في المملكة مقبولة نسبياً وأقل من المعدلات المسجلة عالمياً، حيث سجل التضخم العالمي ارتفاعاً يصل إلى 6.8% خلال عام 2023م. حيث ساهمت جهود المملكة في تعزيز منظومة الدعم والإعانات الاجتماعية عبر الدعم الإضافي لمستفيدي الضمان الاجتماعي، وبرنامج حساب المواطن، وبرنامج دعم صغار مربي الماشية، بالإضافة إلى تخصيص دعم لزيادة المخزونات الإستراتيجية للسلع الأساسية والتأكد من توفرها، بالإضافة إلى السياسة النقدية الرشيدة المتبعة في المملكة لمواجهة الارتفاع العالمي في معدلات التضخم والحد من أثره.

وبالنظر لمؤشر أسعار المستهلك حسب الأقسام لعام 2023م، تمثلت الزيادة بشكل كبير في قسم السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع وقود أخرى بنسبة 7.9% مقارنةً بعام 2022م. حيث جاء الارتفاع في قسم السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع أخرى بسبب ارتفاع أسعار الإيجار المدفوع للسكن بنسبة 9.5%، فيما ارتفع مكونه الآخر قسم المطاعم والفنادق بنسبة 4.1% متأثراً بارتفاع أسعار خدمات

الفنادق والشقق المفروشة بنسبة 5.7%، في حين سجل مكون قسم الأغذية والمشروبات ارتفاعاً بنحو 1.4%.

أظهرت تقديرات مسح القوى العاملة الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء إلى تراجع معدل البطالة الإجمالي إلى 4.4% في نهاية عام 2023م مقارنة بنحو 4.8% في نهاية عام 2022م، كما انخفض **معدل البطالة** بين السعوديين إلى أدنى مستوى تاريخي له ليصل إلى 7.7% في نهاية عام 2023م مقارنة بـ8.0% بنهاية عام 2022م، وجاء الانخفاض في معدلات البطالة نتيجة النمو الذي شهده الاقتصاد المحلي والأنشطة غير النفطية خلال الفترة والذي انعكس على زيادة معدلات التوظيف وخلق فرص العمل خلال عام 2023م، كما ساهمت إستراتيجية التوطين التي أطلقتها وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، بشكل إيجابي في توفير بيئة عمل محفزة ومستقرة للمواطنين والمواطنات في سوق العمل.

كما تشير بيانات إحصاءات السجلات الإدارية إلى نمو أعداد العاملين السعوديين في القطاع الخاص في الربع الرابع من عام 2023م مقارنة بالربع الرابع من عام 2022م بنسبة 4.8% (أي بحوالي 106 آلاف عامل) ليصل الإجمالي إلى 2.3 مليون عامل، كما ارتفع أعداد العاملين غير السعوديين في القطاع الخاص بنسبة 10.6% (أي بحوالي 764 ألف عامل) مقارنة بالفترة المماثلة بالعام السابق. ليصل الإجمالي إلى 7.9 مليون عامل، كما شهدت السنوات القليلة الماضية ارتفاعاً متواصلاً **في معدلات مشاركة المرأة** في سوق العمل، حيث كان المعدل 17.4% في الربع الأول من عام 2017م، لتصل إلى 35.5% في نهاية عام 2023م متجاوزين بذلك مستهدف الرؤية لعام 2030م عند 30%، وبذلك تجاوز إجمالي عدد العاملات الإناث السعوديات في القطاع الخاص ما يفوق 900 ألف موظفة. ويعود ذلك للسياسات والبرامج التي استحدثتها وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية لتمكين المرأة في سوق العمل مثل مبادرة تشجيع العمل عن بعد، ومبادرة تشجيع العمل المرن وبرنامج "وصول" لدعم تسهيل نقل المرأة، وبرنامج "قرة" لتوفير خدمات لرعاية أطفال لنساء العاملات وغيرها من البرنامج التي أسهمت في تراجع معدل البطالة للسعوديات إلى أقل مستوياته التاريخية حيث بلغ 13.7% بنهاية عام 2023م مقابل نسبة 33% في الربع الأول من عام 2017م.

أبرز المؤشرات الاقتصادية

(نسبة مئوية مالم يذكر غير ذلك)

النمـــو	2023	
	تقديرات الميزانية	الفعلـــي*
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	%3.1	%0.8-
إجمالي الناتج المحلي الإسمي** (مليار ريال)	3,869	4,003
نمو إجمالي الناتج المحلي الإسمي	%2.2-	%3.7-
التضخم	%2.1	%2.3

* المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

**بُنيت تقديرات الميزانية قبل تحديث البيانات الفعلية التاريخية للناتج المحلي الإجمالي

02

أداء الماليـة العامـة

أ. الإيرادات

بلـغ إجمالـي الإيرادات الفعلية في عـام 2023م حوالي 1,212 مليـار ريال محققاً أداء أعلـى مـن الميزانيـة المعتمـدة بنسـبة 7.3%؛ ويعـود ذلك إلـى ارتفاع كل مـن الإيرادات النفطيـة وغيـر النفطية. حيث سـجلت الإيـرادات النفطية نحـو 755 مليار ريال.

كمـا سـجلت الإيـرادات غيـر النفطية نحـو 458 مليار ريـال مرتفعة بنسـبة 15.5% عن الميزانيـة المعتمـدة، وتُعـزى هـذه الزيـادة إلى اسـتمرار تطبيـق المبـادرات والإصلاحات الهيكليـة لتنويـع الاقتصـاد وتعزيـز الإيـرادات غيـر النفطية المرتبطـة بطبيعتها بالنشـاط الاقتصـادي، بالإضافـة إلـى تطويـر الإدارة الضريبية وتحسـين إجـراءات التحصيل.

وفيمـا يأتي تفاصيـل بنود الإيرادات الرئيسـة وفقاً لتصنيف إحصـاءات مالية الحكومة (GFS 2014):

الإيرادات الضريبية

حققـت الإيـرادات الضريبية عام 2023م حوالي 357 مليار ريـال مرتفعةً بنحو 35 مليار ريـال بنسـبة 10.8% عـن الميزانيـة المعتمـدة، ويعود ذلك إلى اسـتمرار تحسـن النشـاط الاقتصـادي خـلال العـام، بالإضافـة إلـى اسـتمرار الجهـود والمبـادرات لدعـم وتمكيـن القطـاع الخـاص والأثـر الإيجابـي للتطويـر المسـتمر فـي الإدارة الضريبيـة والتحسـن في عمليـات التحصيـل باسـتخدام الحلـول التقنيـة الـذي أسـهم في رفـع إجمالـي الإيرادات الضريبية.

حيث سجلت إيرادات **الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية** لعام 2023م حوالي 39 مليار ريال مرتفعة بنسبة 79.7% (17 مليار ريال) عن الميزانية المعتمدة، ويعود ذلك بشكل رئيس إلى تحسن أداء القطاعات الاقتصادية ومن أبرزها الصناعات التحويلية، بالإضافة إلى تمديد مبادرة إلغاء الغرامات والإعفاء من العقوبات المالية خلال عام 2023م.

وبلغت **إيرادات الضرائب على السلع والخدمات** لعام 2023م حوالي 262 مليار ريال مرتفعة بنسبة 3.2% (8 مليار ريال) عن الميزانية المعتمدة، ويُعزى ذلك إلى الأداء الإيجابي لبنود الإيرادات غير النفطية المرتبطة بنمو النشاط الاقتصادي، حيث سجلت إيرادات ضريبة القيمة المضافة ارتفاعاً عن الميزانية المعتمدة بنسبة 2.8% نتيجة التحسن في النشاط الاقتصادي بالإضافة إلى النمو في معدل الاستهلاك النهائي الخاص خلال العام 2023م، كما تجدر الإشارة إلى أن المقابل المالي على العمالة الوافدة والمرافقين بلغ نحو 37 مليار ريال محققاً ارتفاعاً بنسبة 14.5% عن الميزانية المعتمدة، ويعود ذلك إلى زيادة عدد العاملين خلال عام 2023م وزيادة نسبة الالتزام بالسداد المقدم قبل نهاية رخصة العمل.

كما حققت **الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية** (الرسوم الجمركية) ارتفاعاً بنسبة 21.9% (4 مليار ريال) عن الميزانية المعتمدة، لتسجل نحو 22 مليار ريال لعام 2023م، وُيعزى ذلك إلى زيادة الواردات ارتباطاً بتحسن النشاط الاقتصادي إضافة إلى أثر التضخم العالمي.

سجلت إيرادات **الضرائب الأخرى** (ومنها: الزكاة) لعام 2023م حوالي 33 مليار ريال بارتفاع نسبته 18.9% (5 مليار ريال) عن الميزانية المعتمدة، ويعود ذلك إلى تحسن أداء القطاعات الاقتصادية.

الإيرادات الأخرى

بلغ إجمالي الإيرادات الأخرى (التي تشمل الإيرادات النفطية، ومبيعات السلع والخدمات، إضافة إلى الجزاءات والغرامات) في عام 2023م حوالي 856 مليار ريال مرتفعاً بنسبة 5.9% (48 مليار ريال) عن الميزانية المعتمدة، ويعود السبب الرئيس في الارتفاع إلى زيادة الإيرادات النفطية نتيجة تحصيل توزيعات الأرباح المرتبطة بالأداء. كما تجدر الإشارة إلى أن متوسط أسعار البترول بلغ نحو 82.17 دولار للبرميل في عام 2023م، في حين بلغ متوسط أسعار البترول 99.04 دولار للبرميل لعام 2022م، بناءً على متوسط أسعار آيس برنت. وقد بلغ متوسط إنتاج النفط خلال العام 9.6 مليون برميل يومياً، مقارنة بمتوسط إنتاج 10.6 مليون برميل يومياً، بناءً على بيانات جودي.

مقارنة الإيرادات الفعلية لعام 2023م مع الميزانية
(مليار ريال)

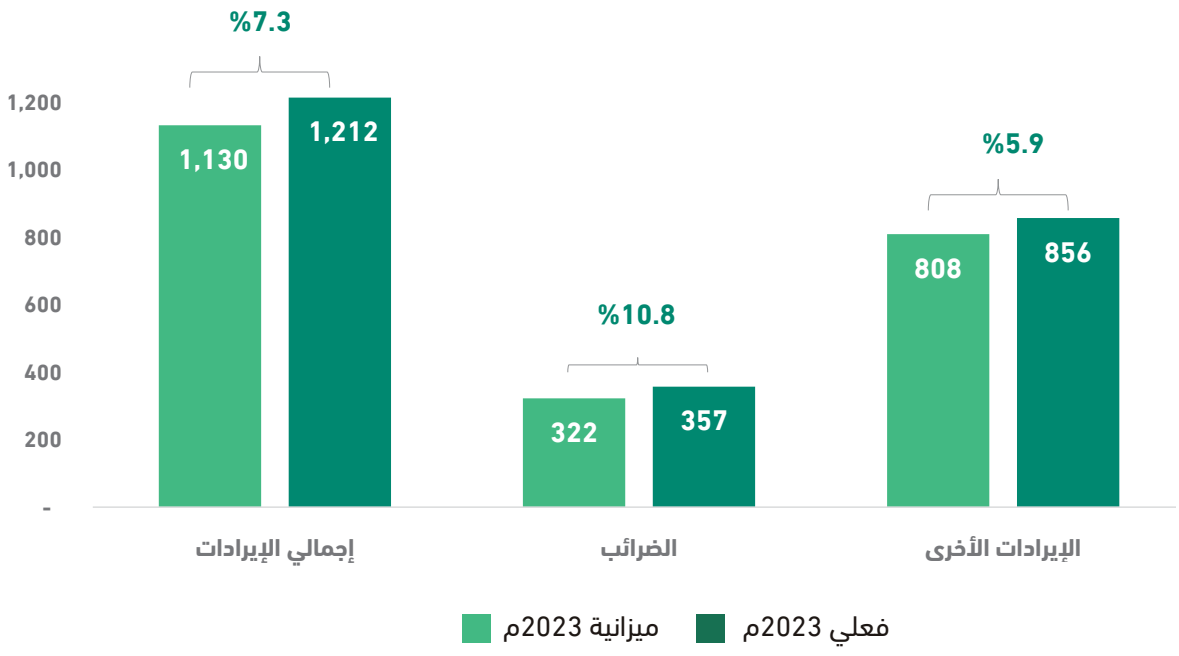

المصدر: وزارة المالية

ب. النفقات

بلـغ **إجمالـي النفقـات** لعـام 2023م نحـو 1,293 مليـار ريـال بارتفاع نسـبته 16.1% (179 مليـار ريـال) مقارنـة بالميزانيـة المعتمـدة، وجـاءت الزيـادة نتيجـة لارتفـاع النفقات التشـغيلية بنسـبة 15.6% (149 مليـار ريال)؛ وارتفاع النفقات الرأسـمالية بنسـبة 19.0% (30 مليـار ريـال). وذلـك اسـتمراراً للتقـدم فـي عمليـة تنفيـذ المبـادرات والإصلاحـات الهيكليـة، وتنفيذ الإستراتيجيات المناطقيـة والقطاعيـة الداعـمة للتغيـر الهيكلي ذي الطبيعـة التنموية بهدف تحقيق تنمية شـاملة للقطاعات وتنويع القاعدة الاقتصادية، وتسـريع تنفيـذ المشـاريع والبرامـج والمبـادرات ذات العائـد الاقتصادي والاجتماعي لتحقيق المزيد مـن النمـو الاقتصادي المسـتدام، والاستمرار فـي المراجعـات الدورية لمنظومـة الدعـم والإعانات الاجتماعية بمـا يضمـن تعزيـز كفاءة الإنفاق الموجه لدعم الفئات المستهدفة، علاوة على تمكين القطاع الخاص وتحفيز البيئة الاستثمارية، ورفع جـودة الخدمـات العامة ومسـتوى جودة الحيـاة للمواطنين والمقيمين.

النفقات التشغيلية

بلغـت النفقـات التشـغيلية في العـام المالي 2023م نحـو 1,107 مليار ريـال مرتفعة بنسـبة 15.6% (149 مليـار ريـال) عـن الميزانيـة المعتمـدة، يأتـي ذلـك انعكاسًـا لجهود المملكة في التركيز علـى الإنفـاق التوسـعي الإسـتراتيجي الموجـه للقطاعات الواعدة ذات العائد الاقتصادي والاجتماعي المستدام، الذي يسهم في تنمية وتنويع القاعدة الاقتصاديـة، بالإضافـة إلـى أولويـة الإنفـاق الاجتماعـي لـدى الحكومـة وحرصهـا على دعـم برامـج الحمايـة الاجتماعيـة، ورفع مسـتوى جـودة الحيـاة وفق مسـتهدفات رؤية السـعودية 2030.

حيـث ارتفـع **باب السـلع والخدمات** بنسـبة 39.4% (86 مليار ريال) مقارنـة بالميزانية المعتمـدة نتيجـة الاسـتمرار فـي دعـم الإنفـاق علـى السـلع والخدمـات الصحيـة مـن الأدوية والمسـتلزمات الطبية وصيانة ونظافة المباني والمنشـآت الصحية ضمن الجهود المبذولـة للارتقاء بجودة الخدمات المقدمة في القطاع الصحي وتحسـين أنظمة الرعاية الصحيـة، إضافـة إلـى دعم الأنشـطة الثقافيـة والإعلاميـة والرياضية والأبحـاث العلمية،

وارتفاع دعم عدد من البرامج والإستراتيجيات التحولية مثل: نفقات البرنامج الوطني لتنمية قطاع تقنية المعلومات، ومشروع البيانات والذكاء الاصطناعي، بالإضافة إلى ارتفاع النفقات التشغيلية لبنود الصيانة والنظافة والتشغيل نتيجة إكمال تنفيذ مشاريع البنية التحتية مثل صيانة وتشغيل مشروع قطار الرياض مما يسهم في رفع مستوى جودة الحياة وهو أحد مستهدفات رؤية السعودية 2030.

شهد **باب تعويضات العاملين** ارتفاعاً بنسبة 4.5% (23 مليار ريال) عن الميزانية المعتمدة؛ نتيجة التحول لعدد من الجهات الحكومية من نظام الخدمة المدنية إلى نظام العمل وما يرتبط به من مخصصات مالية إكتوارية. كما ارتفع **باب المنح** بنسبة تجاوزت 100% ليصل إلى 7 مليار ريال؛ وذلك امتداداً للدور الإنساني للمملكة وجهودها خلال العام في مساعدة ودعم الدول لمواجهة الأزمات الإنسانية والاقتصادية.

ارتفع الصرف على **باب المنافع الاجتماعية** بنسبة 45.8% (30 مليار ريال) مقارنة بالميزانية المعتمدة؛ نتيجةً للمراجعات الدورية لمنظومة الدعم والإعانات الاجتماعية من خلال استمرار الدعم المالي الإضافي وفتح التسجيل في برنامج حساب المواطن، بالإضافة إلى زيادة الحد الأدنى الأساسي لاحتساب المعاش لمستحقي الضمان الاجتماعي، علاوةً على ارتفاع الصرف على نفقات العلاج ونفقات ذوي الاحتياجات الخاصة.

كما ارتفع الصرف على **باب المصروفات الأخرى** بنسبة 8.4% (8 مليار ريال) مقارنة بالميزانية المعتمدة؛ نتيجة زيادة الصرف على مكافآت الطلبة في الداخل والرسوم الدراسية والنقل المدرسي، بالإضافة الى ارتفاع الإنفاق على مخصصات المبتعثين في الخارج، وارتفاع الصرف على إعانات المؤسسات والجمعيات غير الهادفة للربح.

في المقابل انخفض الصرف على **باب نفقات التمويل** بنسبة 3.6% (1 مليار ريال)، مقارنة بالميزانية المعتمدة؛ وذلك نتيجة تقدير نفقات التمويل على أساس تحفظي يأخذ في الاعتبار التغيرات المتوقعة في الأسواق، كما تجدر الإشارة إلى أن نسبة كبيرة من إصدارات الدين تمت على أساس عائد ثابت. كما انخفض الصرف على **باب الإعانات** بنسبة 4.4% (1 مليار ريال) مقارنة بالميزانية المعتمدة.

النفقات الرأسمالية

بلـغ إجمالـي **النفقـات الرأسـمالية** فـي نهايـة عـام 2023م نحـو 186 مليـار ريـال بارتفـاع نسـبته 19% (30 مليـار ريـال) عـن الميزانية المعتمدة؛ وذلك انعكاساً لاسـتمرار الجهـود فـي تنفيذ المشـاريع الإسـتراتيجية وبرامج الرؤية والمشـاريع الكبـرى ذات العائد الاقتصـادي والاجتماعـي المرتفـع، منها مشـاريع التوسـعة السـعودية الثالثة للمسـجد الحـرام، وحديقـة الملـك سـلمان، والمسـار الرياضـي، إضافـة إلـى مشـاريع دعـم قطـاع السـياحة والتنـوع الاقتصـادي، والنفقـات الرأسـمالية للمطـارات الداخليـة، كذلك توجيه الإنفاق لمشـاريع برامج تحقيق رؤية السـعودية 2030 لدعم البحث والتطوير في برنامج الإسـكان التنموي وتطوير مدينة عسـير الصناعية، وإنشـاء ودعم تنفيذ إسـتراتيجية النقل العـام، ودعـم إسـتراتيجية الميـاه الوطنيـة عبر مشـاريع إنشـاء محطات وشـبكات المياه والخزانـات لتعزيـز المصادر من المياه المحلاة، ودعم إسـتراتيجية الصناعة، ودعم مشـاريع وبرامـج الإسـتراتيجية الوطنيـة للبيئـة مثـل: برنامـج الاسـتمطار الصناعـي فـي المملكة، تطويـر وتنميـة المراعـي والغابـات، إضافـة إلى الإنفـاق علـى تعويضـات المواطنين في نـزع الممتلكات.

مقارنة الأداء الفعلي لعام 2023م مع الميزانية
(مليار ريال)

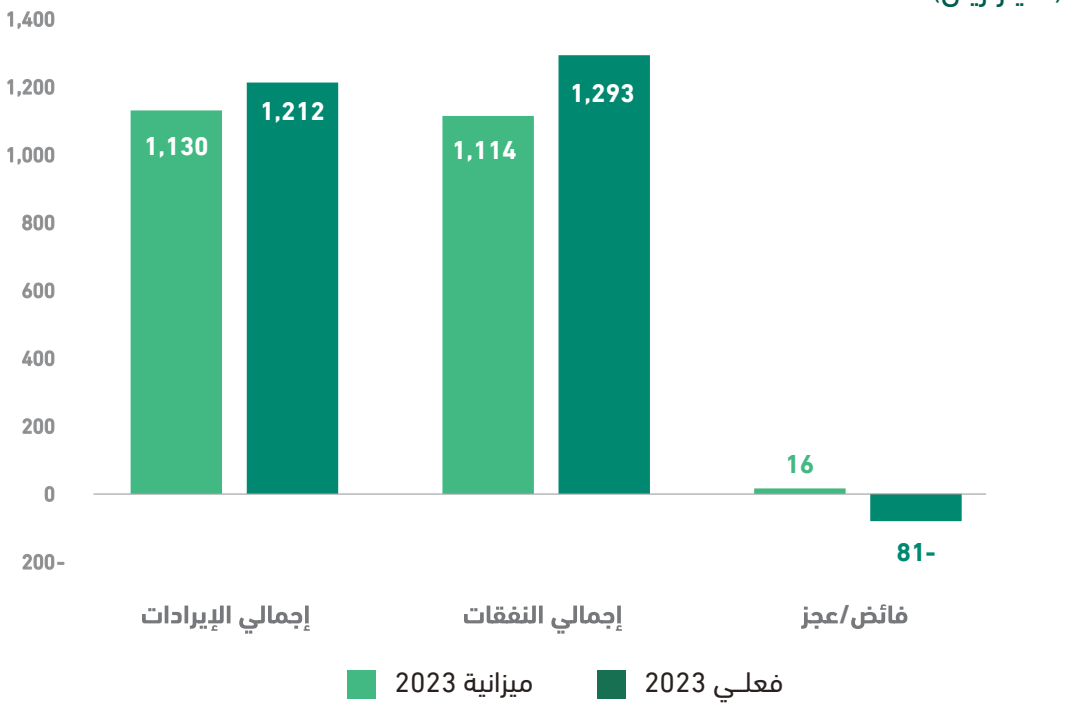

المصدر: وزارة المالية

الأداء الفعلي للميزانية العامة خلال عام 2023م

(مليار ريال مالم يذكر غير ذلك)

	فعلي 2021	فعلي 2022	ميزانية 2023	فعلي 2023	التغيـــر (فعلي 2023 - ميزانية 2023)
الإيرادات					
إجمالي الإيرادات	**965**	**1,268**	**1,130**	**1,212**	**%7.3**
الضرائب	**317**	**323**	**322**	**357**	**%10.8**
الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية	18	24	22	39	%79.7
الضرائب على السلع والخدمات	251	251	254	262	%3.2
الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية	19	19	18	22	%21.9
ضرائب أخرى	29	28	28	33	%18.9
الإيرادات الأخرى	**648**	**945**	**808**	**856**	**%5.9**
النفقات					
إجمالي النفقات	**1,039**	**1,164**	**1,114**	**1,293**	**%16.1**
المصروفات (النفقات التشغيلية)	**922**	**1,021**	**957**	**1,107**	**%15.6**
تعويضات العاملين	496	513	514	537	%4.5
السلع والخدمات	205	258	218	303	%39.4
نفقات تمويل	27	30	39	38	%3.6-
الإعانات	30	30	22	21	%4.4-
المنح	3	3	2	7	%208.1
المنافع الاجتماعية	70	79	67	97	%45.8
مصروفات أخرى	91	107	96	104	%8.4
الأصول غير المالية (النفقات الرأسمالية)	**117**	**143**	**157**	**186**	**%19.0**
عجز / فائض الميزانية					
عجز/ فائض الميزانية	**73-**	**104**	**16**	**81-**	_
كنسبة من إجمالي الناتج المحلي*	**%2.2-**	**2.5%**	**%0.4**	**%2.0-**	_
الديـــن والأصـــول					
الديـــن العـــام	**938**	**990**	**951**	**1,050**	_
كنسبة من إجمالي الناتج المحلي*	%28.6	%23.8	%24.6	%26.2	_
الاحتياطيات الحكومية لدى البنك المركزي السعودي	**347**	**318**	**399**	**390**	_

المصدر: وزارة المالية

*حسب بيانات الهيئة العامة للإحصاء لأرقام الفعلية المحدثة للناتج المحلي الاجمالي.

قُربت الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

المنصرف على القطاعات

سجلت أغلب القطاعات ارتفاعًا بنهاية عام 2023م حيث ارتفع **قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية** بنسبة 35.2% مقارنة بالميزانية المعتمدة ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى دعم برامج منظومة الدعم والحماية الاجتماعية، التي انعكست على استمرار الدعم الإضافي لحساب المواطن لمواجهة تداعيات ارتفاع أسعار السلع الأساسية والغذائية، إضافةً إلى زيادة الحد الأدنى لمستحقي الضمان الاجتماعي، كما ارتفع الإنفاق على **قطاع البنود العامة** بنسبة 25.8% نتيجة التوسع في الإنفاق الداعم لتسريع تنفيذ الاستراتيجيات والمشاريع التنموية الكبرى وبرامج رؤية السعودية 2030، إضافة إلى ارتفاع الإنفاق على قطاع **الخدمات البلدية** بنسبة 22.0% ويأتي ذلك انعكاساً للتسريع في إكمال تنفيذ مشاريع البنية التحتية، كما ارتفع الصرف على **قطاعي الموارد الاقتصادية والإدارة العامة** بنسبة 19.0% و29.7% على التوالي، في المقابل انخفض الإنفاق على **القطاع العسكري** بنسبة 1.8%.

النفقات الفعلية للقطاعات

(مليار ريال مالم يذكر غير ذلك)

القطاع	فعلي 2021	فعلي 2022	ميزانية 2023	فعلي 2023	التغير (فعلي 2023 - ميزانية 2023)
الإدارة العامة	34	41	37	48	%29.7
العسكري	202	228	259	254	%1.8-
الأمن والمناطق الإدارية	106	115	105	114	%8.5
الخدمات البلدية	39	75	63	77	%22.0
التعليم	192	202	189	210	%11.1
الصحة والتنمية الاجتماعية	197	227	189	256	%35.2
الموارد الاقتصادية	71	77	72	85	%19.0
التجهيزات الأساسية والنقل	51	41	34	40	%18.9
البنود العامة	147	159	165	208	%25.8
المجموع	**1,039**	**1,164**	**1,114**	**1,293**	**%16.1**

المصدر: وزارة المالية

قُربت الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية

ج. عجز الميزانية والتمويل

تعمل حكومة المملكة باستمرار على تحقيق التوزان بين أهداف النمو الاقتصادي والمحافظة على الاستدامة المالية، عبر تنفيذ المبادرات والإصلاحات الهيكلية على الجانب الاقتصادي والمالي في ظل رؤية السعودية 2030 وفي ظل التوجه نحو التوسع في الإنفاق على الاستراتيجيات المناطقية والقطاعية، والبرامج والمشاريع الدافعة لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام، عبر تطوير البنية التحتية في مختلفة مناطق المملكة ودعم القطاعات الواعدة، ونتيجة لذلك حققت ميزانية عام 2023م عجزاً بحوالي 81 مليار ريال (ما يعادل 2.0% من الناتج المحلي الإجمالي)، مقابل فائض بحوالي 16 مليار ريال في الميزانية المعتمدة، ويعود ذلك بشكل رئيس إلى الزيادة في إجمالي النفقات نتيجة التقدم في تنفيذ بعض المشاريع الداعمة لتحقيق التنويع الاقتصادي ورفع معدلات النمو.

بلغ إجمالي حجم الاقتراض بنهاية عام 2023م نحو 189 مليار ريال، حيث شكلت الإصدارات المحلية منها نسبة 46.5% وبلغت الإصدارات الخارجية نسبة 53.5%. حيث اشتملت على إصدارات محلية للصكوك الحكومية بما يقارب 82 مليار ريال وإصدارات دولية بحوالي 60 مليار ريال ضمن برنامجي السندات والصكوك الدولية، كما رُتبت اتفاقيات تمويل دولية بقيمة 41 مليار ريال بالإضافة إلى اتفاقيات تمويل محلية بقيمة 6 مليار ريال لتمويل عدد من المشاريع الرأسمالية والبنية التحتية، بصفتها جزءاً من قناة التمويل الحكومي البديل، وعليه بلغ حجم محفظة الدين العام 1,050 مليار ريال بنهاية عام 2023م (ما يعادل 26.2% من الناتج المحلي الإجمالي) مقابل 951 مليار ريال (أي ما يعادل 24.6% من الناتج المحلي الإجمالي) وفق تقديرات الميزانية المعتمدة. وبذلك تُشكل الديون المحلية نسبة 61.4% من إجمالي محفظة الدين العام بينما تبلغ الديون الخارجية نسبة 38.6%.

حجم إصدارات الدين العام 2023م

(مليار ريال)

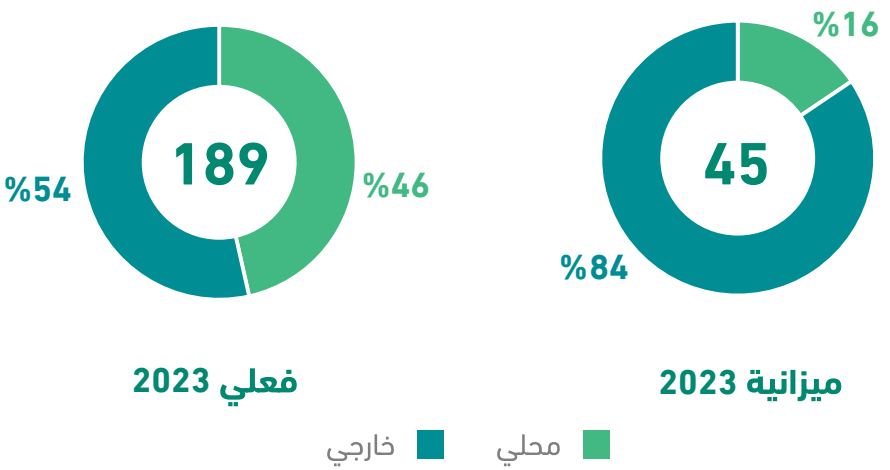

المصدر: وزارة المالية

كما بلغ متوسط أجل الاستحقاق لمحفظة الدين العام حوالي تسع سنوات ونصف بنهاية عام 2023م مقارنة بنحو 9.3 سنوات في العام 2022م. وبلغ متوسط تكلفة التمويل لمحفظة الدين بنهاية العام 2023م حوالي 3.6% مقارنة بحوالي 2.9% في عام 2022م ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار الفائدة وارتفاع حجم محفظة الدين.

سجل رصيد الاحتياطيات الحكومية بنهاية عام 2023م نحو 390 مليار ريال منخفضاً بنحو 9 مليار ريال مقارنة بالميزانية المعتمدة وذلك لتمويل الاحتياجات التمويلية من خارج الميزانية لحزم تحفيز القطاع الخاص ودفعات لقروض محلية وودائع أجنبية، كما عُزّز رصيد الاحتياطيات الحكومية لعام 2023م بجزء من الفوائض المحققة في ميزانية عام 2022م وتهدف السياسة المالية وفق آلية التعامل مع الفوائض إلى توجيه الفوائض المحققة في الميزانية لتعزيز الاحتياطي الحكومي ودعم الصناديق الوطنية والنظر في إمكانية تعجيل تنفيذ بعض البرامج والمشاريع الإستراتيجية ذات البعد الاقتصادي والاجتماعي بما يحقق النمو الاقتصادي المستدام ويضمن المحافظة على استدامة واستقرار المركز المالي للدولة.

مقارنة إصدارات الدين وحجم الدين العام وإجمالي السحب من الاحتياطيات الحكومية في نهاية 2023م مع الميزانية

(مليار ريال)

	فعلي 2021	فعلي 2022	ميزانية 2023	فعلي 2023
حجم الدين العام في نهاية العام	**938**	**990**	**951**	**1,050**
إجمالي إصدارات الدين	**158**	***125**	**45**	**189**
إجمالي الإصدارات المحلية	109	107	7	88
إجمالي الإصدارات الخارجية	49	19	38	101
رصيد الاحتياطيات الحكومية في نهاية العام	**347**	**318**	**399**	****390**

المصدر: وزارة المالية

قُربت الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

* يشمل سداد أصل الدين بقيمة 42 مليار إضافة إلى عمليات شراء مبكر من سندات وصكوك مستحقة للأعوام القادمة وعمليات تمويلية استباقية لتأمين وخفض جزء من الاحتياجات التمويلية لعام 2023م بالإضافة إلى عمليات التمويل الحكومي البديل.

** تشمل على ما حُقّق من فوائض ميزانية عام 2022م

وزارة المالية

Ministry of Finance